قمة الـ (٧٧)

□ أعلن رئيس الوزراء البريطاني توني بلير عن مبادرة لدعم أفريقيا بمليارات الدولارات، وحمل بلير المشروع إلى الولايات المتحدة وعرضه على الرئيس الأمريكي جورج بوش، وبدوره وعد الرئيس الأمريكي بدعم المشروع بملايين الدولارات.

□ مهما أُعلن عن تقديم المساعدات والدعم لأفريقيا وغير أفريقيا من دول العالم النامي، لن تتمكن هذه الدول من حل مشاكلها الاجتماعية والاقتصادية، ولا يمكن أن تتغلب على مظاهر التخلف والفقر والجوع والمرض الذي يعصف بشعوبها إلاَّ من خلال جهود أبنائها واستغلال مواردها الطبيعية بصورة مرشدة وعقلانية «فلا يحك جلدك مثل ظفرك – فتدبر أنت شؤون أمرك»، هكذا قال العرب قديماً.

□ والعهود والوعود من الدول المتقدمة للدول الفقيرة ليس بجديد، فكم من المؤتمرات الدولية التي نظمتها الأمم المتحدة المتخصصة في البيئة والتنمية الاجتماعية، وكم من قمم حضرها كبار قادة العالم والتزموا بتقديم الاعتمادات لمكافحة الفقر والإيدز وحماية ثقب الأوزون وضمان مياه نقية وصرف صحي لكافة سكان المعمورة بحلول عام ٢٠١٥م، ومع ذلك لم يظهر من تلك الالتزامات إلاَّ القليل جداً، وتبقى أفريقيا غارقة في ديونها، والأمراض متفشية، والحروب طاحنة، فماذا فعل العالم لها؟

□ وغداً يجتمع في الدوحة قادة دول مجموعة الـ (٧٧)، وجميعها تمثل الدول النامية، بالإضافة إلى الصين، ولا شك أن زعماء هذه الدول يدركون ويعون طبيعة المشاكل التي تواجهها شعوبهم ولها العديد من الصفات والقواسم المشتركة بين جميع بلدانهم دون استثناء، ولذلك ليس هناك خجل من عرض تلك المشاكل على بساط النقاش لمحاولة الخروج برؤى وتصورات فاعلة تساعد هذه البلدان في تجاوز الاختناقات الاقتصادية.

□ ويمثل التعاون والتنسيق بين هذه الدول أحد المخارج الكبيرة التي تؤدي إلى مراحل الانتعاش والتطور الاقتصادي والاجتماعي في ظل رياح العولمة التي لا يصمد أمامها إلاَّ الجدار المتماسك والقوي الذي يمكن لمجموعة الـ (٧٧) أن تشكله من منطلق المصالح الوطنية والإقليمية.

alariky@maktoob.com

الصمت

سالم الجهوري

الانزعاج الامريكي من التسلح الصيني بداية انعكاس قلق من القطب الاوحد خشية خطوات سريعة تقطعها بكين نحو احتلال مكان قوة منافسة وريثة للاتحاد السوفييتي "سابقا" خلال الفترة المقبلة.

هذا القلق الذي يحدث عند واشنطن يخفي وراءه هواجس بعيدة ومتعددة سياسية واقتصادية وامنية وزعامة منتظرة بعد تزايد النمو الصيني خلال السنوات العشرين الماضية مما جعلها مرشحة بقوة ان تصبح قطبا ثانيا تدفعه رغبات العديد من دول العالم نحو توفر هذه القوة لحفظ التوازن الدولي الذي يعاكس التطلعات الامريكية ويضعها في حال تحققه في خانة التوازي مع دول اخرى بعد أن نجحت في الاستفراد به لقرابة خمسة عشر عاما مضت ترجمة لنجاح برنامج سياسة "التجويع" للاتحاد السوفييتي السابق بالزج به في سباق للتسلح تمكن من النخر في عظام الدولة القيصرية حتى هوت دون حراك.

واكثر ما يزعج الولايات المتحدة سياسة الصمت التي تتبعها الصين المتمثلة في التعقل والهدوء وكسب احترام دول العالم وتقريب المسافات معها وهو ترجمة لتغيير في المفاهيم الدولية بين الطرفين فبعد أن كانت الولايات المتحدة تتبعها مع دول العالم والابتعاد عن مشاكله والدعوة الى التسامح والحرية والديمقراطية تنفيذا لوصية جورج واشنطن ومبادئ مونرو التي لم يعد لها مكان الآن مثلما كانت.

اخذت الصين تلعب هذا الدور خروجا من الانغلاق الذي احاط بها كسورها العظيم. وتخلصاً تدريجياً من "العباءات الحمراء".

نعم العالم على اعتاب تغييرات في موازين القوى ربما ليس اليوم وغدا ولكنه قادم لا محالة خلال العشرين سنة المقبلة التي ينتظر أن تسجل فيها الصين اعلى نسبة من النمو في التاريخ في كل شيء تعكسه الارقام التي تقفز في هذه الدولة الآسيوية التي استطاعت ان توظف نتائج تجارب العالم وتسخرها لبنائها الداخلي.

فالصين اليوم منشغلة بتعزيز هموم داخلية كتعزيز دخل الفرد في مجتمع يبلغ مليارا و٣٠٠ مليون نسمة تنفق عليه الصين ٢٥ مليار دولار كموازنة سنوية اضافة الى تسارع في نمو المدن والحياة الاجتماعية وهامش الحريات السياسية والتعليم وتطوير البنى الاساسية وطفرة تقنية ومشاركة اقتصاديات العالم نموه واستهلاك متزايد للطاقة ومجالات متعددة. هذه الدولة المترامية الاطراف ذات الرصيد الحضاري الزاخر والامكانيات الهائلة ربما لن يرى مشروعها النور فقبل انتقالها الى التنافس على الساحة الدولية سيكون القطب الاوحد قد استعد للاطاحة بها فليس من السهل ان ترى امريكا غريما آخر الى جوارها بعد أن تخلصت من السابق ولتحقيق ذلك فقد اعدت وسائل وخيارات متعددة لتحصين زعامتها المنفردة والحد من الطموح الصيني وتفضل ان يكون في المهد قبل تعاظم التنين .. يتمثل ذلك في اثارة الفتن الداخلية ودعم المنشقين والمعارضات الاخرى وقضايا مصطنعة تجعلها تستنزف مواردها واثارة النعرات بين القوميات البالغة ٥٦ قومية المتعددة الاطياف والتركيبة السكانية المتألفة من ديانات غلبت عليها البوذية.

فهذه الخيارات مفتوحة امام الطرف الاقوى حاليا حتى وان لامست سقف استخدام القوة وعندها يتوقع مفاجآت لم تخطر على البال.

تحديات صعبة أمام الرئيس الفلسطيني

د. عبدالحميد الموافي

على اية حال فإن الرئيس الفلسطيني محمود عباس في موقف لا يحسد عليه، ومن المهم بل والضروري العمل من جانب كل القوى المحبة للسلام والمنحازة الى المصلحة الفلسطينية لدعمه ومساعدته في مواجهة التحديات التي يقابلها والتي تثيرها امامه اسرائيل وبعض الاطراف الفلسطينية الاخرى، أما صب الزيت على النار من جانب القوى الدولية فإنه لن يخدم السلام ولا الاستقرار في المنطقة.

ليس من المبالغة في شيء القول ان عباس يواجه تحديات تتزايد وقد تتجه نحو التفاقم خلال الفترة القادمة اذا لم يتم تطويقها بشكل ناجح وفعال يحول دون تعرض الساحة الفلسطينية لمضاعفات هي بالتأكيد في غنى عنها خاصة خلال هذه الفترة الحرجة.

واذا كانت الزيارة الاخيرة للرئيس الفلسطيني للولايات المتحدة قد حركت الموقف الامريكي في اتجاه معارضة او على الاقل تحفظ اكثر وضوحا حيال الاستمرار الاسرائيلي في توسعة المستوطنات الاسرائيلية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، وفي اتجاه التأكيد على ضرورة تحقيق اتصال ارضي بين الضفة الغربية وغزة في اطار الدولة الفلسطينية المستقلة، الا ان الامر سيظل في نتائجه محصورا بمدى ما يتحقق على الارض من نتائج عملية خاصة وان الاسرائيليين يستطيعون دوما تحويل المواقف المعلنة من جانب الولايات المتحدة الى مجرد تصريحات معلنة خاصة اذا كانت تسير في اتجاه الاقتراب من الحق الفلسطيني او العربي. وعلى اية حال فإن الزيارات المتواترة والمتتابعة التي قام بها جاك سترو وزير الخارجية البريطاني للاراضي الفلسطينية المحتلة ولاسرائيل، وكذلك الزيارة التي ستقوم بها وزيرة الخارجية الامريكية كوندليزا رايس الى رام الله خلال الايام القادمة تشير بوضوح الى القلق الامريكي والبريطاني من التطورات الجارية على صعيد العلاقات الفلسطينية الاسرائيلية من ناحية، ومما يتعرض له الانسحاب الاسرائيلي المنتظر من قطاع غزة من احتمالات مفتوحة تصل الى حد التعثر من ناحية ثانية. وفي هذا الاطار فإنه يمكن الاشارة باختصار الى ما يلي:

● اولا: انه من الواضح ان رئيس الوزراء الاسرائيلي ارئيل شارون يتعرض لمشكلات داخلية متصاعدة خاصة في ما يتصل بخطة الانسحاب احادي الجانب من قطاع غزة في اغسطس القادم. وتتمثل ابرز هذه المشكلات في المحاولات التي يعتزم المستوطنون القيام بها لتعطيل عملية الانسحاب واجلائهم من مستوطنات شمال الضفة الغربية وقطاع غزة بطرق مختلفة ومنها زيادة اعداد المستوطنين واثارة قضايا قانونية امام حكومة شارون.

واذا كان رئيس الوزراء الاسرائيلي قد أكد على نحو واضح وصريح في الاجتماع الاخير لحكومته ان الانسحاب من قطاع غزة ومستوطنات الضفة الغربية المحتلة سيتم في موعده المحدد وذلك بقرار من الحكومة والكنيست الاسرائيلي، وانه لن يتم تأجيله، الا ان هذا التأكيد في حد ذاته يعكس حالة القلق التي يعيشها شارون وحكومته التي يحبذ بعض اعضائها تأجيل الانسحاب تمهيدا لإلغائه. ومع ادراك ان زيارات وزير الخارجية البريطاني ووزيرة الخارجية الامريكية تصب في جانب منها في دعم شارون للمضي قدما في خطة الانسحاب من قطاع غزة في الموعد المحدد، فإنه من المهم الى حد بعيد أن يتم ذلك بالتنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية لأن عدم التنسيق يمكن ان يؤدي الى فشل عملية الانسحاب كما اشار الى ذلك محمد دحلان وزير الشؤون المدنية الفلسطينية الاسبوع الماضي. وتتوزع اسباب الفشل بين الاسرائيليين والفلسطينيين على السواء. ولذا فإنه من الخطر أن ينجرف شارون او يميل الى الضغط على حكومة عباس عبر تجاهل التنسيق معها لأن ذلك من شأنه ان يثير الكثير من المشكلات على ارض الواقع اللهم الا اذا كان ذلك جزءاً من الدفع بالموقف نحو مزيد من التعقيد المراد الوصول اليه لتجنب الانسحاب وهو ما سيكون مسألة شديدة الخطورة.

● ثانيا: على الصعيد الفلسطيني: فإنه في الوقت الذي نجح فيه الفلسطينيون في الحفاظ على التهدئة مع اسرائيل وفق ما اتفق عليه الرئيس عباس في شرم الشيخ، بل وتجاوز عمليات التحرش المتواصلة والتجاوزات والممارسات العدوانية الاسرائيلية المنهجية ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة، وهو ما يؤكد ليس فقط قدرة الفلسطينيين على تحمل تبعات السلام، بل والوفاء بمسؤولياتهم، الا ان الفترة الاخيرة شهدت اهتزازا شديدا للاوضاع الامنية في الاراضي المحتلة بسبب التصعيد الاسرائيلي المتعمد مما استثار ردود فعل من جانب بعض فصائل المقاومة الفلسطينية وعلى نحو يهدد بالفعل استمرار التهدئة.

وامام هذا التصعيد قام الرئيس عباس الاسبوع الماضي بالاجتماع في غزة مع ممثلي الفصائل الفلسطينية بمن فيهم ممثلو حماس والجهاد الاسلامي وحركة فتح ونجح في ما يبدو في حمل الفصائل الفلسطينية على الالتزام بالتهدئة المتفق عليها وان كانت بعض الفصائل قد اكدت على حقها في الرد على الاعتداءات الاسرائيلية. وامام هذا الوضع يواجه الرئيس عباس وضعا حرجا فاسرائيل يمكنها ببساطة خرق التهدئة ودفع الموقف نحو التصعيد من خلال ما تقوم به من عمليات اغتيال بالطائرات بدون طيار او عبر اجتياحات المدن والقرى الفلسطينية ولا يملك الفلسطينيون سوى الرد حتى من قبيل محاولة الدفاع عن النفس. صحيح ان هذا الرد ادى الى مقتل فلسطينيين في المستوطنات الاسرائيلية احيانا ولكن من دون الممكن مطالبة الفلسطينيين بالوقوف مكتوفي الايدي امام الاعتداءات الاسرائيلية وادراك الرئيس الفلسطيني لذلك هو ما يجعل من السهل لديه كسب تعاون الفصائل الاخرى.

● ثالثا: انه من الواضح ان التطورات الاقليمية تعكس بعض نتائجها على الاوضاع في الاراضي الفلسطينية بشكل او بآخر، فليس من المصادفة على سبيل المثال ان تلجأ حركة حماس الى مواقف اقرب الى محاولة اثبات القدرة على عرقلة او تعطيل خطوات السلطة الفلسطينية بشكل او بآخر. فعندما صدر قرار القضاء الفلسطيني باعادة انتخابات البلديات في بعض الدوائر اعترضت حماس ورفضت انتخابات الاعادة وطالبت بتأجيل ذلك ووافقت حركة فتح على التأجيل حرصا على وحدة الصف الفلسطيني، وعندما اجل الرئيس عباس موعد الانتخابات التشريعية الفلسطينية المقررة في يوليو القادم بسبب عدم انجاز قانون الانتخابات بشكل نهائي اعترضت حماس على تأجيل الانتخابات التشريعية بحجة ان التأجيل يتم لأسباب لا تعود الى المصلحة الوطنية الفلسطينية وانما بسبب مصلحة اطراف محددة ويقصد من ذلك حركة فتح. ومن الواضح ان حماس تريد ان تؤكد مواقف معينة على الارض ووفق ما تراه هي من وجهة نظرها بعيدا عن المصلحة الوطنية الفلسطينية التي تمثلها وتعبر عنها السلطة الفلسطينية برئاسة محمود عباس وهو امر يؤدي الى مضاعفات خطرة على الصعيد الفلسطيني اذا استمرت الاوضاع على هذا النحو لأن ذلك معناه ان حماس لا تعترف ولا تنصاع سوى لما تراه هي مناسبا لها.

وعلى أية حال فإن ذلك لا يشكل التحدي الوحيد الذي يواجهه عباس على الصعيد الفلسطيني لأن الاوضاع في داخل حركة فتح تشهد تعقيدات تنذر بعواقب خطرة بعد قيام عدد من كوادر حركة فتح بمنع مسؤولين في السلطة الفلسطينية من الذهاب الى مصر عبر ممر رفح في الايام الماضية، وكذلك بعد فشل الحركة في الاتفاق على عقد مؤتمرها القادم في موعده المحدد. وكان من المنتظر أن يؤدي التصالح بين عباس وفاروق قدومي واعلان عباس عن رغبته في اختيار نائب للرئيس الفلسطيني من المرجح ان يتم اختيار قدومي لهذا المنصب الى تحقيق انفراج داخل صفوف حركة فتح. ولكن يبدو أن ذلك يحتاج لوقت اضافي وجهود اكبر مما تم بذله حتى الآن.

الدور الاجتماعي للجامعة المعاصرة

د. عبدالرحمن المنيفي

لقد كان هدف التعليم في العصور القديمة هو الحفاظ على التراث الانساني ومحاولة تأويله وتفسيره للطلاب، أو نقله كما هو وكان على الطالب ان يحفظ هذه العلوم وبالتالي يستنبط منها ما يمكن ان يفيده في حياته اليومية ، لكن الاجتهاد والاستنباط او الاستنتاج ظل محصوراً بأفراد وعليه كان لا يمكن ان يلبي التطورات الإنسانية السريعة والمتلاحقة ، ولذلك فإن رسالة الجامعة تغيرت استجابة لمثل هذه التطورات السريعة وبالذات من بداية القرن التاسع عشر، حيث ربطت الجامعات بالصناعة والزراعة وغيرها من العلوم الإنسانية والطبيعية وبهذا خرجت الجامعة من عزلتها وتوسعت رسالتها ولم تعد مقتصرة على الحفظ والتلقين والتفسير ولكن غدت منبراً للمعرفة كما هي مكان للعمل والبحث والتوجيه والتطوير وفي مختلف مناحي الحياة الإنسانية.

واذا ما أمعنا النظر في رسالة جامعاتنا اليمنية سوف نجد أنها لم تبتعد بعد عن رسالة الجامعة في العصور الوسطى ، حيث ان إمكانية البحث وربط التعليم الجامعي بالمجتمع ما زالت قاصرة إن لم تكن بعيدة .

إن التعليم الحديث لا يهتم بالمناهج ومحتوياتها وبطرق التدريس فقط ، لكن يهتم بالانسان والذي يعتبر الدعامة الاساسية في العملية التعليمية سواء كان هذا الانسان المدرس ام الطالب بحيث يحرره من القلق والتوتر والضياع وتبديد الطاقة وبالتالي محاولة التحكم بهذه الطاقة وتوجيهها الوجهة الصحيحة وبهذا نستطيع التقليص من نسبة الهدر أو الفاقد التربوي والذي يكلف البلد مئات الملايين سنوياً، وإيماناً منا بأن الانسان يعتبر هدف التنمية ووسيلتها بل انه يمثل ثروة وطنية قيمة يمكن الاستفادة منها واستثمارها الاستثمار الأفضل في داخل البلد أو حتى من خلال استثمارها في المهجر .

فالإنسان الاخصائي أو العامل الماهر يمكن ان يدر على نفسه وعلى البلد عائداً جيداً وبالتالي ينعكس هذا العائد على مستوى الوطن .

ولن نسهب هنا في شرح الواقع الذي يعيشه المهاجر اليمني بالمقارنة بالمهاجرين العرب أو الاجانب وبالذات اخواننا المهاجرين من الاردن والشام فهؤلاء يحصلون على عقود مع الدول والشركات في المهجر الى جانب الرعاية الصحية والضمان الاجتماعي .

إن مثل هؤلاء المواطنين لا يمثلون عبئاً على بلدانهم أكانوا في الداخل أم في المهجر ، بل على العكس يمثلون ثروة قومية يوفرون للبلد مئات الملايين من العملات الصعبة.

وبعكس هؤلاء اخواننا اليمنيين ويكفي هنا ان نذكر ذلك العبء الذي مثله ولا يزال يمثله العائدون من دول الجزيرة والخليج هذا من ناحية ومن ناحية اخرى لا نتصور أن هذا الشعور بعيد عن اخواننا اصحاب رؤوس الأموال اليمنيين ، ، والذي يبرمون عقوداً مع اخصائيين ومهنيين وعمال مهرة من خارج البلد لأن الضرورة تقتضي منهم ذلك لعدم توفر مثل هذه الامكانيات في البلد وإلا من ذا الذي يمكن ان يترك الخبرات المحلية وبالعملة المحلية ليذهب خارج البلد للبحث عن خبرات اجنبية ومقابل عقود مرتفعة وبعملة صعبة وضمانات أخرى .

وهنا يجب ان نتوقف قليلاً ونتساءل عن ما قدمته جامعاتنا في هذا الخصوص؟

قد يجيب بعضهم بأن الجامعات مهماتها اكاديمية بحتة، وهذا الجواب ينم عن فهم كلاسيكي وقاصر، فالجامعات الحديثة حقلية، تطبيقية ومفتوحة .. ليس على مستوى معين فقط ولكن لها برامج متنوعة ومتطلبات مختلفة تتماشى مع متطلبات المجتمع وحاجات السوق فالجامعات الحديثة تعتبر جزءاً لا يتجزأ من المجتمع بل تتماهى فيه على اعتبار انها العقل والدينامو المحرك للمجتمع وليست قوى أو نخبة فوق المجتمع تتكلم من برجها العالي البعيد عن الواقع المعاش.

إذاً ماذا تقوم به جامعاتنا في هذا الجانب؟

لن نجيب عن هذا السؤال وحسبنا ان نقول إن ميزانية البحث فيها يساوي – غير معروف – ان لم يكن صفرا.

الجانب الثاني ليس هناك اي نشاط رسمي للترجمة والنشر بحيث يمكن للجامعة الاضطلاع بدورها الحضاري والإنساني في توطين ونشر العلم في المجتمع.

الجانب الثالث شحة الكتب وإن وجد بعضها فهي بمثابة الشمس للمس.

الجانب الرابع القصور في تعليم اللغات الاجنبية بل حتى اللغة العربية نفسها.

حتى ان الانتقادات الموجهة للجامعات العربية تصفها بأنها ليست سوى مصنع للشهادات والدرجات الجامعية ومن هنا فإن كثيراً من الطلبة يشعرون بل ويحتجون بأن المناهج والمقررات الدراسية لا تمس مشكلات العصر، وبعيدة عن الواقع الاجتماعي المعاش ، قد يكون أصحاب هذا الرأي محقين اذا ما اخذنا انعزال الاساتذة المتزايد تحت ضغط الاعداد الكبيرة والذي ادى بدوره الى شعور كثير من الطلبة بالضياع وفقدت الجامعة قدرتها ودورها في توجيه الطلبة ورعايتهم.

إن التعليم الجامعي في بلادنا يحاول حل المشكلات العاجلة بأساليب مرتجلة ومؤقتة أي أن التعليم الجامعي في بلادنا يفتقر الى خطط مستقبلية والتي يجب من خلالها استيعاب التغيرات المطلوبة في ظل مجتمع عالمي متطور باستمرار وبشكل مطرد ومتسارع وكون الجامعات تمثل الواجهات المتقدمة في المجتمعات فإن من أهم واجباتها تمويل البحوث والدراسات العلمية لهذه التغيرات ومن ثم تطبيقها على المجتمع بحيث تلبي طموح المواطن اليمني في التطور واللحاق بالركب الحضاري الإنساني.

إن مما لا شك فيه أن الجامعات في مختلف بلاد العالم قد اسهمت بصورة كبيرة ومباشرة في إحداث التغيرات الفكرية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية لكن جامعاتنا للأسف لم تقم بهذا الدور حتى الآن فهي تفتقر الى مراكز لتطوير مناهجها ومقرراتها الدراسية ناهيك عن مراكز بحثية للعلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية وربطها بالمجتمع .

إن لب التحدي للمهام الحقيقية للتعليم الجامعي المعاصر كما يبدو يتمثل في دوره المتجدد باستمرار تمشياً مع التطورات الجارية من حولنا لما فيه خدمة المجتمع بل إن الدور الحقيقي للجامعات هو قيادة التغيرات في المجتمع وبدون الوعي العميق المسؤول بهذا الدور وأخذ زمام المبادرة والمثابرة في التطور المستمر، دون ذلك تصبح الجامعات عبارة عن مدارس عليا ليس إلا..

وظائف الجامعة المعاصرة:

لا يختلف اثنان حول الوظائف الأساسية للجامعة المعاصرة والتي يمكن إيجازها بثلاثة بنود عامة كالتالي:

أ- إعداد القوى البشرية المؤهلة علمياً.

ب - البحث العلمي.

ج - تنشيط الحركة الثقافية والفكرية في المجتمع.

و لن استعرض البنود الآنفة الذكر بالتفصيل وحسبي ان اشير اليها بالإيجاز:

أ- إعداد القوى البشرية:

إن النظر الى الجامعة من هذه الزاوية – أي إنتاجها للقوى البشرية المدربة والمؤهلة علمياً بأنها (أي الجامعة) تعد مؤسسة إنتاجية، لأنها تنتج الكفاءات والعقول المفكرة والقيادات التي تتحمل المسؤولية في المجتمع والجامعة من هذا المنظور تعد حقلا استثماريا للموارد البشرية باعتبار ان رأس المال البشري لا يقل عن رأس المال المادي بل إن رأس المال البشري يمثل الثروة الحقيقية للبلد لا تضاهيه أي ثروة، واليابان أكبر مثل على ذلك فالثروة البشرية اليابانية هي التي صنعت ذلك التطور الصناعي الهائل في اليابان دون ان تمتلك اليابان أي ثروات طبيعية بل ان المواد الصناعة الأولية تستورد كلها من الخارج.

إذاً يمكننا القول أن الجامعة تسهم بدور مباشر وغير مباشر في تنمية اقتصاد المجتمع واستخدام موارده وثرواته وتنشيط مؤسساته الصناعية بما تخرجه من كفاءات علمية قادرة على تطوير وسائل الانتاج.

ومن هذا المنطلق فإن دور الجامعة يعد من اهم الركائز للتقدم الاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية والرخاء للمجتمع ويزيد هذا الدور أهمية في البلدان النامية ومن ضمنها بلادنا...

وعليه فإن الجامعات اليمنية وقبل التفكير في التوسع في التخصصات يجب عليها أن تدرس سوق العمل لمثل هذه الكوادر بدلاً من أن تتخرج للشارع وكأن دورها هو منح الشهادات فحسب، إن مثل هذه المعضلة لا يمكن ان تحل دون وجود مراكز متخصصة للبحوث العلمية تتناول مثل هذه المشاكل وفتح قنوات ثابتة مع الجهات المعنية في المؤسسات الحكومية والمختلطة والخاصة ودراسة احتياجاتها الحالية والمستقبلية انطلاقاً من خططها ومشاريعها المستقبلية .

إلى جانب ذلك فإن الجامعة لا يقتصر دورها على تخريج الكوادر في تخصصات عامة فقط ولكن دورها مستمر في تنمية القدرات العلمية والمهنية والتدريب المستمر للقوى البشرية تمشياً مع التطور الصناعي المتزايد في جميع مناحي الحياة الإنسانية.

ب- البحث العلمي:

يعتبر البحث العلمي احد الأعمال الثلاثة التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر ولا يمكن أن تكون هناك جامعة بالمعنى الحقيقي والمعاصر إذا هي اهملت البحث العلمي أو لم تعطه الاهتمام اللازم والذي يمكنه من القيام بدوره في تطوير مناهج ومقررات الجامعة نفسها ، وكذلك الدراسات العليا ، بحيث تواكب التطورات العلمية في المجتمع وفي العالم بشكل عام.

ثانياً: القيام بالبحوث العلمية المختلفة ولا يمكن الحديث عن نشاط بحثي في الجامعة دون وجود ميزانية مستقلة للبحث العلمي والذي من خلاله يمكن توفير مستلزمات البحث العلمي من معدات وأجهزة وكتب ومراجع وغيرها من مصادر علمية وفي هذا الخصوص يجب أن تعمل الجامعة على اجتذاب العلماء المتميزين وأن تعهد إليهم تربية وتدريب علماء المستقبل والذين سيحملون راية التقدم والبحث العلمي في هذا البلد.

وفي هذا الخصوص يجب الإشارة الى أن البحوث العلمية اكانت تلك التي يقوم بها الطلبة او الأساتذة يجب ان تكون ضمن خطة عامة للجامعة بحيث توضع هذه الخطة بالتنسيق مع الجهات المعنية في مؤسسات الدولة والقطاعين المختلط والخاص وكذلك مع مراكز الدراسات والبحوث خارج الجامعة.

إن مثل هذا التنسيق إن وجد ممكن ان يحل مشاكل كثيرة تعاني منها الجامعات اليمنية ويمكن الإشارة هنا لبعضها:

١- مشكلة التدريب العملي المنتظم للطلبة في مرافق ومؤسسات القطاعات المشار إليها آنفاً.

٢- التعرف على متطلبات هذه القطاعات والمؤسسات للقوى البشرية المؤهلة ونوعيتها.

٣- مساهمات هذه القطاعات والمؤسسات في تمويل الدراسات والبحوث التي تقوم بها الجامعة ومراكزها المتخصصة.

٤- الاندماج ، بل التماهي للجامعة ومراكزها المتخصصة في حركة التنمية والتطوير في البلد، بحيث تصبح الجامعة الحاضنة بل والرافعة الأساسية لحركة التصنيع والتحديث في البلد.

ج - النشاط الثقافي والفكري للجامعة:

للجامعة دور طليعي في نشر العلم والثقافة للنهوض بالمجتمع ولا يقتصر دور الجامعة على نشر العلم والثقافة ولكنها تعمل على معرفة المشاكل في المجتمع ودراستها والعمل على حلها ولذلك فإن الجامعة مطالبة بأن تعد برنامجاً ثقافياً وتنويرياً شبه مستمر أو على الأقل سنويا تعالج فيه أهم القضايا والمشاكل الاجتماعية نذكر منها على سبيل المثال:

١- خطورة القات على صحة واقتصاد الأفراد والمجتمع.

٢- قضايا الثأر

٣- مشكلة تفشي الأمية في المجتمع.

٤- الشعوذات وتعارضها مع العلم والقيم الدينية والأخلاقية.

٥- قضايا المغالاة في المهور.

٦- خطورة انتشار الأسلحة.

الى ما هناك من مشاكل اجتماعية ..

● جامعة صنعاء.